مذكرة رقم 10/CAB بتاريخ 12 يونيو 2020

الموضوع : حول إجراءات وتدابير استئناف العمل الحضوري بالمندوبية السامية للتخطيط.

- اعتمادا على مضامين مذكرتي السيد المندوب السامي للتخطيط رقم 20/29/د بتاريخ 2 مارس 2020 و رقم 23/29/د بتاريخ 31 مارس 2020؛
- وعلى ضوء المنشور الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والمالية رقم 2020/4 بتاريخ 22 ماي 2020؛
- وتبعا للمرسوم رقم 2.20.406 الصادر في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي العدوى بوباء كورونا-كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها؛
- وفي إطار تهيئ مرحلة ما بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية،

فقد تقرر ما يلي:

1- استئناف العمل تدريجيا داخل المقرات الإدارية على ثلاث مراحل، ابتداء من 15 يونيو 2020 :

المرحلة الأولى: من 15 يونيو 2020 إلى 10 يوليوز2020:

استئناف العمل الحضوري بالنسبة للمهام ذات الأولوية مع تحديد الموظفين الموكولة إليهم وطريقة الإنجاز (حضوري، عن بعد أو بالتناوب) وذلك على مستوى كل وحدة إدارية مع الأخذ بعين الاعتبار للمهام التي تعرض القائمين بها لخطورة الإصابة بالعدوى وتزويدهم بدليل عملي مكتوب يتضمن تعليمات بشأن الإجراءات الاحترازية الإضافية الواجب اتخاذها أثناء إنجاز تلك المهام؛

المرحلة الثانية :من 11 يوليوز 2020 إلى 31 غشت 2020، الاستئناف العادي للعمل الحضوري بالنسبة لباقي الموظفين باستثناء أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو من نقص في المناعة وذوي الإعاقة والنساء الحوامل أو الذين سبقت إصابتهم بداء كوفيد-19 أو كانوا مخالطين لمصابين بهذا المرض أو القاطنين بمناطق بها بؤر للعدوى. وستضع مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة على شبكة التواصل الداخلي

للمندوبية السامية للتخطيط (intranet) رهن إشارة الموظفين بيانا للتصريح عن بعد بالإصابة بإحدى الأمراض المزمنة الذي يجب تعزيزه بشهادة طبية.

المرحلة الثالثة: ابتداء من فاتح شتنبر 2020 استكمال التحاق جميع الموظفين بمقرات عملهم مع الاستمرار في اعتماد كل الإجراءات الاحترازية.

2- اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية والتنظيمية التالية :

- **التقيد بجميع الإجراءات الوقائية من انتشار العدوى بفيروس كورونا، وعلى الخصوص :**

- الاستمرار في الالتزام بالاحتياطات والاحترازات التي تتضمنها مختلف التوجيهات الواردة في مذكرات السيد المندوب السامي للتخطيط السالفة الذكر أو الصادرة عن السلطات الصحية ببلادنا ولاسيما النصائح والتوجيهات التي تصدرها وزارة الصحة عبر موقعها الالكتروني؛
- اتخاذ كافة الترتيبات الملائمة لقيام الباحثين بمزاولة عملهم في الميدان، من خلال مدهم بوسائل الحماية الصحية الذاتية وإلزامهم بتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي، إلا في الحالات التي تقتضي ظروف المنطقة المتواجدين بها، اعتمادا على التوجيهات الصادرة عن السلطات الحكومية، استعمال وسائل أخرى للحصول على المعلومات بدل اللقاء المباشر مع المبحوثين؛
- تنظيم الولوج إلى البنايات الإدارية وذلك بتخصيص بوابة للدخول وأخرى للخروج مع إلزامية قياس حرارة الموظفين عند ولوجهم لمقرات الإدارة وتطهير اليدين باستعمال مستلزمات التطهير المخصصة لذلك بمداخل البنايات الإدارية؛
- التعقيم الشامل وبصفة منتظمة للمكاتب والممرات ومختلف المرافق ذات الاستعمال المشترك وتقوية أعمال المناولة المرتبطة بالتنظيف وحث الشركات المتعاقد معها على اعتماد نظام للمداومة؛
- تطهير وسائل النقل قبل ركوب الموظفين وبعد نزولهم، وتحديد العدد الأقصى للراكبين بما يضمن التباعد الآمن فيما بينهم. ويتعين، لهذه الغاية، إشعار مصالح حضيرة السيارات أسبوعيا ومسبقا بأسماء الموظفين الذين سيتم نقلهم وذلك على صعيد كل مديرية، مع تكليف السائقين بالحرص على التطبيق الصارم لهذه الإجراءات فيما يخص السيارات الموجودة في عهدتهم بما في ذلك إلزامية استعمال الكمامات من طرف الراكبين؛
- إلزامية استعمال الكمامات داخل الإدارة بالنسبة لجميع الموظفين وعدم التنقل بين المكاتب إلا للضرورة القصوى والامتناع قدر الإمكان عن استعمال المصاعد، وفي حالة الاضطرار احترام العدد الأقصى للراكبين المسموح به والحرص في كل الأحوال على مراعاة مسافة التباعد الاجتماعي؛

- توخي الحذر واليقظة بالنسبة لكل أعراض المرض التي قد تظهر على الموظفين مع إشعار المصالح الطبية المختصة فور ظهورها.

- **اعتما د التقنيات المعلوماتية للقيام بالدراسات وإنجاز المهام الإحصائية والإدارية عن بعد، وذلك في جميع الحالات التي تقتضي ظروف الموظف عدم الحضور جسديا للعمل أو إذا تبث لدى المسؤولين المباشرين أن هذه الطريقة في العمل ستكون أكثر مردودية ، وعلى الخصوص :**

- التقليص من تداول الوثائق الورقية وتطوير عمليات رقمنة الإدارة والاستمرار في العمل عن بعد بالنسبة للموظفين الذين لا تقتضي طبيعة عملهم الحضور الفعلي للمقرات الإدارية واعتماد التقنيات السمعية البصرية لعقد الاجتماعات وعدم اللجوء للاجتماعات الحضورية إلا عند الضرورة القصوى مع حصرها في عدد محدود من المشاركين ومراعاة كل قواعد النظافة والاحتراز داخل قاعة الاجتماع؛
- ترجيح قدر الإمكان تقديم الخدمات الخاصة بالمرتفقين باستعمال المنصات المعلوماتية التي تمكن من طلب وإعطاء المعلومات عبر مختلف قنوات التواصل. أما فيما يخص المهام التي تقتضي اتصالا مستمرا مع الزوار كمكاتب الضبط أو المصالح المكلفة بالأدوات والمعدات فينبغي مضاعفة الحذر والتعامل مع المرتفقين والزوار بنفس الاحتياطات التي سبق ذكرها فيما يتعلق بولوج مقرات الإدارة. كما ينبغي مسك سجل تقيد فيه كل المعلومات المتعلقة بهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم.

- **ضبط عملية الحصول على الرخص الإدارية** ريثما تحدد جدولة زمنية لإمكانية الاستفادة المحتملة منها؛
- **اعتماد خطة للتحسيس والتواصل** بجميع الصيغ بما فيها وضع ملصقات بحجم كبير وبخطوط بارزة تذكر بمختلف الإجراءات التي يتعين على الموظفين التقيد بها من قواعد الاحتياط والنظافة وما يتعين القيام به في حالة الشعور بأعراض مرضية؛

3- إحداث لجن للسهر على تنفيذ خطة استئناف العمل التدريجي وتتبع التدابير والإجراءات الوقائية والتنظيمية للحد من انتشار وباء فيروس كورونا؛

- على المستوى المركزي

يتم إحداث لجنة على الصعيد المركزي تحت رئاستي شخصيا، يعهد إليها بالسهر على تنفيذ وتتبع إجراءات التدابير الوقائية للحد من انتشار وباء فيروس كورونا، وتضم في عضويتها :

- مدير الموارد البشرية والشؤون العامة، منسقا لأشغال اللجنة
- المفتشة العامة
- مدير الإحصاء
- مدير التخطيط

- مدير المركز الوطني للتوثيق
- مدير المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
- مدير مدرسة علوم المعلومات
- المنسق بين المديريات الجهوية للمندوبة السامية للتخطيط
- رئيس قسم الموارد البشرية.

- على المستوى الجهوي

تحدث لجن على صعيد المديريات الجهوية تتكلف بمراقبة تنفيذ كل الإجراءات السالفة الذكر وإعداد تقارير دورية توجه نسخ منها لمديرية الموارد البشرية والشؤون العامة، وتتكون من المدير الجهوي والمدراء الإقليميون ورؤساء المصالح الإقليمية للتخطيط ورئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الجهوية ورئيس مصلحة الموارد البشرية والشؤون العامة.

هذا، ولست محتاجا لتذكير جميع المديرين على المستويين المركزي والجهوي ورؤساء الأقسام والمصالح بالتقيد الصارم بكل التعليمات الواردة في هذه المذكرة والوقوف على مراقبة تنفيذ كل الإجراءات السالفة الذكر، مع التنبيه إلى أن أي إخلال في تطبيق هذه التعليمات سيتحمل، من تبت عنه ذلك، مسؤولية شخصية ومسؤولية وطنية بما لها من تبعات.

المندوب السامي للتخطيط
أحمد الحليمي علمي